بلغ عددها 161 شركة بعد استبعاد الموقوفة عن التداول منها

«الشال»: 1.017 مليار دينار صافي أرباح الشركات المدرجة في البورصة

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت، رسمياً، نتائج أعمالها عن النصف الأول 153 شركة، أو نحو 95% من عدد الشركات المدرجة البالغ 161 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات الموقوفة عن التداول، والشركات التي انتقلت من السوق الرسمي إلى السوق الموازي، وتلك التي تختلف سنواتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.017 مليار دينار كويتي، مرتفعة بنحو 15.8% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2016 لنفس الشركات والبالغة 878 مليون دينار كويتي. وعند مقارنة أرباح الربع الثاني من العام الجاري مع أرباح الربع الأول لنفس العينة، والبالغة نحو 447.9 مليون دينار كويتي، نجدها انخفضت بنحو 11.3%-. وحقق 8 قطاعات، من أصل 12 قطاعا نشطا، ارتفاعا في مستوى ربحيتها، عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2016، أفضلها في ارتفاع الأرباح قطاع الخدمات المالية، الذي زاد مستوى أرباحه من نحو 38.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 127 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 230.1%. وثاني أعلى ارتفاع كان لقطاع البنوك، الذي زاد مستوى أرباحه من نحو 450.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 480 مليون دينار كويتي، أي بنحو 6.6%. وثالثها قطاع الصناعة، الذي زاد مستوى أرباحه من نحو 104.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 118.9 مليون دينار كويتي، أي بنحو 13.8%. بينما تراجعت قيمة أرباح قطاع الخدمات الاستهلاكية من نحو 25.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 18.2 مليون دينار كويتي، أي بنحو 28.6%-، وتفاصيل أداء القطاعات بلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 98 شركة من ضمنها زادت 72 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 26 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي إن 64.1% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء. وحققت 55 شركة هبوطا في مستوى أدائها، 39 شركة ضمنها انخفض مستوى أرباحها، بينما 16 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 605.4 مليون دينار كويتي، أو نحو 59.5% من إجمالي الأرباح المطققة. وتصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 164.7 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد» -البحرين- في المرتبة الثانية بنحو 94.8 مليون دينار كويتي، وشركة «زين» في المرتبة الثالثة بنحو 82.3 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 16.7 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة «ايفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى مطلق خسائر بنحو 2.84 مليون دينار كويتي، وتلتها شركة «الإثمار القابضة» بنحو 2.80 مليون دينار كويتي.

-2 مؤشرات نقدية واقتصادية (يناير - مارس 2017)

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يناير - مارس 2017) لبنك الكويت المركزي، المنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق المتابعة وتوثيق تطوراتها. ومن ذلك، مثلاً، أن إجمالي عدد السكان، في الكويت، قد بلغ نحو 4.415 مليون نسمة، كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وهو رقم يزيد بنحو 4 آلاف نسمة فقط، عن الرقم المسجل في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل النمو ربع السنوي لعدد السكان قد بلغ نحو 0.09%. وهي نسبة ستصل إلى نحو 0.36%، فيما لو حسبت على أساس سنوي، ونعتقد أن في الأرقام خطأ ما لم تحدث هجرة معاكسة لم تذكر مبرراتها.

وتشير النشرة، إلى أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية-، قد حقق، في الربع الأول 2017، فائضا بلغ نحو 1.625 مليار دينار كويتي، بانخفاض بلغت نسبته نحو 4-% من مستوى فائض الربع الرابع من العام الفائت. وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 4.165 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.2% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 2.539 مليار دينار كويتي.

وكانت الكويت قد حققت فائضاً، في الربع الأول من العام الفائت (2016)، بلغ نحو 392 مليون دينار كويتي، وارتفع هذا الفائض إلى نحو 1.202 مليار دينار كويتي، في الربع الثاني من ذلك العام، وارتفع، إلى نحو 1.385 مليار دينار كويتي، في الربع الثالث، ثم واصل ارتفاعه إلى نحو 1.693 مليار دينار كويتي، في الربع الرابع، وذلك بسبب الارتفاع لأسعار النفط، أي إن الميزان التجاري، في عام 2016، قد حقق فائضا بلغ نحو 4.672 مليار دينار كويتي، منها نحو 89.6% صادرات نفطية، وهو فائض أدنى بما نسبته 32.9%- عن مثيله المحقق في عام 2015 والبالغ 6.964 مليار دينار كويتي، وبلغت قيمة الواردات السلعية في عام 2016، نحو 9.304 مليار دينار كويتي. ومن المتوقع أن يبلغ فائض العام الحالي نحو 6.5 مليار دينار كويتي، فيما لو تكرر فائض الربع الأول، وظل معدل أسعار النفط يراوح حول الـ 50 دولار أمريكي للبرميل، لذلك قد يراوح ارتفاع الفائض التجاري ما بين 50%-40%.

الكويت حققت فائضاً في الربع الأول من العام الفائت بلغ 392 مليون دينار

النصف الأول من العام الجاري شهد تحسن أداء 98 شركة

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 416.9 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 6.4 نقطة، ونسبته 1.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 53.9 نقطة، أي ما يعادل 14.8% عن إقفال نهاية عام 2016.

وحققت أسعار المستهلك، في الربع الأول من العام الحالي، نمواً موجباً، بلغت نسبته نحو 0.6%، إذ بلغ معدلها نحو 144.3 (سنة 100=2007)، مرتفعاً من معدل نحو 143.5، في الربع الرابع من العام الفائت، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار خدمات السكن من معدل نحو 148.2، إلى معدل نحو 150.4 (1.5%+).

وتشير النشرة إلى انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 1.643%، في الربع الرابع من العام الفائت، إلى نحو 1.632%، في الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0.67%-. والمعدل الموزون للفائدة على القروض، واصل ارتفاعه، من نحو 4.509% إلى نحو 4.583%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.6%.

وبلغ حجم وداائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 35.058 مليار دينار كويتي، بارتفاع من مستوى 34.133 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.7%. وأخيراً، ارتفعت، مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص، إلى نحو 36.922 مليار دينار كويتي، من نحو 36.021 مليار دينار كويتي، في نهاية العام الفائت، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.5%.

تحت رعاية رئيس الوزراء المصري المهندس شريف إسماعيل

انطلاق الأسبوع الكويتي العاشر في مصر 14 نوفمبر المقبل

سفير البلاد لدى مصر

رئيس الوزراء المصري

للمرة العاشرة على التوالي، يقام الأسبوع الكويتي في مصر تحت شعار «الكويت في مصر» برعاية رئيس الوزراء المصري المهندس شريف اسماعيل، وحضور سفير البلاد لدى القاهرة محمد صالح الذويخ خلال الفترة من 14 نوفمبر وحتى 16 نوفمبر 2017 بفندق «النيل ريتز كارلتون» بالقاهرة، بمشاركة العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص، وعدد من الشركات الكويتية المصرية المشتركة والجهات الإعلامية.

ويعد الأسبوع الكويتي العاشر في مصر أكبر منصة اقتصادية إعلامية تستهدف تعزيز حركة الاستثمار بين الكويت ومصر بعد نجاح المعرض في نسخه التسع والذي أقيم تحت رعاية رئيس الوزراء بجمهورية مصر العربية، ذلك الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تزايد الإقبال على المشاركة من الهيئات والمؤسسات الكويتية في هذه التظاهرة الاقتصادية الكبيرة التي تنعكس إيجابا في نمو وتطور العلاقات المتميزة بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية الشقيقة.

ويأتي المعرض بمشاركة 70 جهة حكومية ومن مؤسسات القطاع الخاص وعدد كبير من الجهات الإعلامية، بهدف عرض أفكارهم وإبداعاتهم بما يسهم في تبادل الخبرات فيما بينهم.

ويمثل الأسبوع الكويتي بمصر في دورته الـ10، حدثا اقتصاديا ضخما يجمع بين كبار المستثمرين الكويتيين وممثلي مجتمع الأعمال المصري والكويتي، حيث أنه بمثابة منصة مثالية متعددة الاستخدامات، كما أنه فرصة لإجراء الصفقات التجارية الدولية، ومناقشة الأفكار الإستثمارية فيما بينهم، خاصة في ظل التعاون الإستراتيجي والحيوي بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

ومن المتوقع أن تكون دورة المعرض لعام 2017 هي الأكثر زخما على الإطلاق، حيث يتزامن افتتاح المعرض مع صدور حزمة تشريعات جديدة لتسريع سلسلة الإصلاحات الاقتصادية وجذب الاستثمار والتوجه بقوة لاستقبال المزيد من الاستثمارات الخليجية، حيث تعكف وزارة الاستثمار المصرية حاليا على تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، بما يعني أنه سيتم وضع الملف تحت سلطة الرئاسة مباشرة.

الجدير بالذكر أن جمهورية مصر العربية تفتح ذراعيها لاستقبال كل الأشقاء لمزيد من الاستثمارات في مجالات كثيرة، مثل السياحة والإعلام والعقار والطرق والموانئ والتعليم والصحة والاتصالات وغيرها، بما تمتلكه من مقومات كثيرة ومتعددة منها موقعها الممتاز ودورها الريادي والقيادي والمحوري في المنطقة، لاسيما في ظل خطواتها الحثيثة لتشجيع الاستثمارات العربية من خلال صياغة سياسة استثمارية ملائمة لطبيعة الاقتصادات العربية.

ويمكن المعرض للزوار والعارضين المشاركين معرفة المزيد عن الفرصة الاستثمارية بين البلدين، والتواصل مع المتخصصين، وكبار المستثمرين، ومشاهدة إطلاق أحدث المشاريع، وتسليط الضوء على النهضة التنموية التي تشهدها دولة الكويت وتجسيدا للعلاقات والروابط المتميزة بين الكويت والدول الشقيقة والصديقة في دعم شتى المجالات الصناعية والاقتصادية والاستثمارية والإعلامية والاجتماعية وذلك تماشيا مع سياسة دولة الكويت بالتسويق لها بالخارج وجذب الاستثمارات الخارجية اليها.

وتبلغ الاستثمارات الخليجية في مصر خلال الأعوام الماضية ما يقرب من 50 مليار دولار، وهي تتخذ أشكالا عدة أبرزها أصول عقارية ومصرفية وصناعية، كما أن مصادر هذه الاستثمارات حكومية ومن القطاع الخاص، ويبقى الاقتصاد المصري وجهة أساسية للفرص الاستثمارية في المنطقة، بما يتمتع به من إمكانات كبيرة وموقع جغرافي جاذب، حيث تتمتع مصر بأكبر سوق مستهلك في المنطقة العربية، فهناك نحو 90 مليون مواطن وحاجات استهلاكية متزايدة، ما يعني أنها سوقا داخلية واعدة، بالإضافة إلى موقع مصر وثرواتها الطبيعية والبشرية، وكلها عوامل تزيد من الأصوات المتفائلة بمستقبل الاستثمار في مصر.

ويبلغ إجمالي الاستثمارات الكويتية في مصر نحو 3.37 مليار دولار، ويبلغ عدد المشروعات الاستثمارية المشتركة 1106 مشروعات حتى بداية العام الجاري 2017م، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت خلال العام الماضي إلى 477.5 مليون دولار، منها 419.4 مليون دولار قيمة الصادرات المصرية، و58 مليون دولار قيمة الواردات من السوق الكويتي.

تأثراً بالاتجاه التصاعدي لعدد الصفقات خلال الربعين الأول والثاني من العام الحالي

«بيتك»: تراجع قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني من 2017 بقطاع السكن الخاص

رسم بيان بالتداولات العقارية على السكن الخاص

تأثر القطاع العقاري بالاتجاه التصاعدي لعدد الصفقات العقارية المتداولة في قطاع السكن الخاص خلال الربعين الأول والثاني من العام الحالي والربع السابق له، وقد تراجعت قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني من العام الحالي في قطاع السكن الخاص عن الربع الأول، وتبدو أنها عادت للاتجاه التنازلي في الربع الثاني والذي بدأ منذ فترة بعد أن كانت آخذة في الاتجاه التصاعدي في العام الماضي، لكن قيمة الصفقة في قطاع السكن الخاص تسير بوتيرة مستقرة نسبيا برغم تراجع متوسط قيمة الصفقة بنهاية الربع الثاني مقارنة بها في الربع السابق له.

وقد استمرت قيمة التداولات العقارية في القطاع العقاري الاستثماري في التراجع في الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول، في الوقت الذي شهدت فيه متوسط قيمة الصفقة استقرارا ملحوظا في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول.

وقد شهدت قيمة التداولات العقارية التجارية استقرارا في الربعين الأول والثاني، وبالتالي بتذبذب مستوى متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع لكن يبدو في اتجاه تصاعدي عام، خاصة مع ارتفاع متوسط قيمة الصفقة في الربع الثاني إلى ثاني أعلى مستوى فيما يقرب من أربع سنوات مضت.

بلغت قيمة التداولات العقارية حوالي 518 مليون دينار بنهاية الربع الثاني من العام وفقا لمؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، لتواصل قيمة التداولات مسارها التنازلي منذ وصلت ذروتها في عام 2014، وقد تراجعت في الربع الثاني بنسبة 23% عن قيمتها في الربع السابق له، مدفوعة بتراجع قيمة التداولات في القطاعات العقارية المختلفة، ويلاحظ تذبذب واضح للتحركات المحسوبة على أساس سنوي في قيمة تداولات القطاع العقاري، حيث يأتي هذا التراجع للملحوظ في الربع الثاني بعد انخفاض نسبته 4.4% في الربع الأول على أساس ربع سنوي، كما تواصل تسجيل معدلات انخفاض محسوبة على أساس سنوي، مع تراجع سنوي نسبته 22% في الربع الثاني من العام الحالي.

ساهم قطاع السكن الخاص بثاني أعلى مساهمة خلال نحو ثلاثة أعوام مضت اقتربت من 49% من قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني من العام، في حين شكلت تداولات القطاع الاستثماري 26% من التداولات العقارية أي أدنى حصة يساهم بها القطاع في تلك الفترة، ومثلت تداولات القطاع التجاري 15% من قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني من العام الحالي.

بلغت التداولات العقارية بالعقود حوالي 481 مليون دينار في الربع الثاني بانخفاض 21% عن قيمتها في الربع الأول من العام، وتراجع نسبته 22% على أساس سنوي، في حين تراجعت التداولات العقارية بالوكالات إلى نحو 37 مليون دينار بعد نشاطها الملحوظ الذي شهدته في الربع الأول حين وصلت قيمتها 66 مليون دينار، لتسجل تراجعا كبيرا في الربع الثاني نسبته 44% عن الربع الأول وبنسبة 18% على أساس سنوي.

انخفض متوسط قيمة الصفقة العقارية في الربع الثاني من العام إلى 453.6 الف دينار بنسبة انخفاض 6.3% وللمرة الثانية على التوالي يسجل فيها هذا المؤشر تراجعا على أساس ربع سنوي، وتسير مستويات متوسط قيمة الصفقة في اتجاه تنازلي بطيء منذ أن تخطت قيمتها 600 الف دينار في الربعين الأول والثاني من العام الماضي، وقد تزامن ذلك مع ارتفاع عدد الصفقات المتداولة في الربع الثاني إلى أعلى مستوى خلال عامين ماضيين ليصل إلى 1.533 صفقة في الربع الثاني وبزيادة تخطت 10.4% عن الربع الأول من العام الحالي.

في حين ارتفع عدد الصفقات العقارية المتداولة على أساس سنوي بنسبة 21% في الربع الثاني للمرة الثانية على التوالي، بينما تراجع متوسط قيمة الصفقة بنسبة 13% في الربع الثاني عن ذات الفترة من العام الماضي.

وصلت التداولات العقارية للسكن الخاص إلى 253 مليون دينار في الربع الثاني مقابل حوالي 381 مليون دينار في الربع الأول، حيث انخفضت قيمتها في الربع الثاني بنسبة 34% عن الربع السابق له، في حين تراجعت بنسبة 11% عن قيمتها في الربع الثاني من العام.

بلغ متوسط قيمة الصفقة في عقار السكن الخاص 318 الف دينار وهو مستوى معتدل مقارنة بمستوياتها السابقة، إلا أنها انخفضت في الربع الثاني بنسبة 14% مقارنة بالربع الأول، وتسجل معدلات تغير متذبذبة محسوبة على أساس ربع سنوي، وسجلت تراجع نسبته 11%.

وقد وصل عدد الصفقات المتداولة في قطاع السكن الخاص أعلى مستوى خلال عامين حين بلغ عددها 1.157 صفقة في الربع الثاني، لتسجل نسبة ارتفاع كبيرة قدرها 11.7% على أساس ربع سنوي، كما زادت بشكل لافت وصلت نسبته 45% على أساس سنوي.

بلغت التداولات العقارية الاستثمارية 134 مليون دينار في الربع الثاني وبذا تكون وصلت أدنى مستوياتها، فمازالت تسير في مسار تنازلي منذ أن بلغت ذروتها في عام 2014 وتحديدا في الربع الثاني من ذلك العام حين فاقت قيمتها 617 مليون دينار، وقد انخفضت قيمة تداولات القطاع في الربع الثاني بنسبة كبيرة قدرها 32% عن تداولات الربع الأول، ويلاحظ تذبذب واضح للتحركات المحسوبة على أساس سنوي لقيمة تداولات القطاع الاستثماري، لكنها تسجل معدلات تراجع تتسم بالاستقرار النسبي خلال أكثر من عام مضى، حيث انخفضت تداولات القطاع في الربع الثاني بنسبة 42% عن ذات الربع من العام الماضي والذي سجل تراجعا سنويا بنفس النسبة أيضا.

إيرادات الشركة من عقود التشغيل والإدارة تتجاوز 70 مليون درهم إماراتي سنوياً

«إن إم سي» تتولى إدارة منشآت الإمارات لخدمات الرعاية الصحية

أعلنت الإمارات لخدمات الرعاية الصحية، الرائدة في مجال تقديم الخدمات الصحية المتكاملة والمملوكة لمجموعة «كي بي بي أو» الاستثمارية في العاصمة أبوظبي، عن توقيع عقد إدارة الخدمات لمنشآتها الطبية مع شركة «إن إم سي هيلث» ومقرها أبوظبي والمدرجة في سوق لندن للأوراق المالية.

وتضم المنشآت التي تشملها الاتفاقية العديد من المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية والصحية والتجميلية، التي تحمل أسماء علامات تجارية بارزة مثل مركز «كوزموسيرج» المتخصص في مجال التجميل، والمنتشرة فروعه في الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. كما تشمل مستشفى الإمارات والعيادات التابعة له في الإمارات. وكذلك خدمات الامارات للمصحات العلاجية والرعاية الطبية المنزلية والمتنقلة في الإمارات، وعُمان، وسلوفاكيا، والمعنية بتقديم الرعاية الصحية في المنازل والمصحات والمراكز الطبية.

وقال يزن أبو كلل، الرئيس التنفيذي لمجموعة «كي بي بي أو» و رئيس مجلس إدارة مستشفى الامارات: «نحن سعداء بتوقيع هذه الاتفاقية المهمة التي ستنقل أداء مؤسسة الإمارات للرعاية الصحية إلى مستويات غير مسبوقة من الكفاءة والجودة والخدمة المميزة، وذلك انسجاماً مع أهدافنا وتطلعاتنا بجعل المنشآت العاملة تحت مظلة المؤسسة نموذجاً يحتذى به ويقدم خدمات بمعايير عالية ضمن المستوى العالمي».

وأضاف أبو كلل: «إن سمعة وإمكانيات شركة «إن إم سي» وما تتمتع به من سجل حافل بالنجاحات والإنجازات في مجال تقديم الخدمات الصحية والطبية الرائدة على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة، ستجعلنا واثقين بأن العملاء وأفراد المجتمع سيشعرون بالفرق من ناحية الخدمات التي ستقدم لهم نتيجة هذه الاتفاقية».

من جانبه، قال براسانت مانغات، الرئيس التنفيذي لشركة «إن إم سي»: «نتطلع إلى إدارة وتشغيل منشآت الإمارات لخدمات الرعاية الصحية التي لديها علامات تجارية بارزة وناجحة في المجال الطبي والرعاية الصحية والتجميلية، وسنعمل بكل جهد وحرفية على تقديم خلاصة تجاربنا وإمكاناتنا لتحقيق التميز والجودة التي يتطلع إليها الجميع».

وتدير «إن إم سي» حالياً العديد من عقود الإدارة والتشغيل في عدة دول، في مجلس التعاون الخليجي وحول العالم، وتصل إيراداتها السنوية من هذه العقود إلى حوالي ٧٠ مليون درهم إماراتي سنوياً، وهي انعكاس للثقة العملاء والتاريخ الحافل للشركة في تحقيق الإنجازات المتتالية.